

# شرح منظومة ( مفاتيح العلم ) ( الدرس ١٠ .. قاعدة ) لا ضرر ولا ضرار (

وليد السعيدان

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول الله الأمين وعلى الله واصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين اما بعد في هذا المجلس ان شاء الله عز وجل سوف نشرح الشطر الثاني من البيت الذي ابتدأنا شرحه في الدرس الماضي - 00:00:00

وهو قاعدة لا ضرر ولا ضرار. وقد قال فيها الناظم وابعد الاضرار عن كل الورى الكلام على هذا الشطر في جمل من المسائل المسألة الاولى - 00:00:22

ما معنى هذه القاعدة هذه الفقهاء يقول فيها الفقهاء لا ضرر ولا ضرار وبعدهم يعبر عنها بقوله الضرر يزال فان قلت واي التعبيرين احب اليك ولماذا فاقول ان المتقرر في القواعد ان التعبير عن المعانى الشرعية بالفاظ النصوص اولى - 00:00:49

فاي معنى شرعى تجد تجد له تعبيرا في القرآن او على لسان النبي صلى الله عليه وسلم فاحرص يا طالب العلم على ان تعبر عنه بنفسك تعبير فائق مهما اجتهدت في اختيار الفاظ او تعبير اخر فلا بد وان يكون فيه بعض المداخل - 00:01:19  
ولانك اذا عبرت باللفظ الشرعى فان ذلك يكون من باب التأصيل والتدليل في نفس الوقت فاجمل العبارات وافضل الالفاظ على الاطلاق هي عبارات الشارع. وبناء على ذلك فالتعبير عن هذه القاعدة بقولنا لا - 00:01:38

لا ضرر ولا ضرار احب اليها من التعبير الدارج على السنة كثير من الفقهاء في قولهم الضرر يزول. وذلك لموافقتهم للفاظ النصوص التي ستأتيها ان شاء الله كما في حديث عبادة ابن الصامت رضي الله عنهم. وفي حديث ابي سعيد الخدري وغيره من - 00:01:58  
الاحاديث التي ستأتي ان شاء الله. فان قلت وما معنى قول الفقراء لا ضرر ولا ضرار فاقول اعلم رحمك الله تعالى ان مما جاءت به الشريعة نفي الضرر جملة وتفصيلا - 00:02:18

فالشارع لا يرضى ان يصدر منك ضرر على غيرك سواء اكان بقصد او بغير قصد ما صدور الضرر منك على غيرك بلا قصد فيقال له ضرر واما صدور الضرر منك على غيرك بقصد وتعمد فيقال له ضرار - 00:02:33

فاذًا قيل لك ما الفرق بين الضرر والضرار؟ فقل اما الضرر فهو صدور الضرر مني على غيري بلا قصد كأن يتلف الانسان شيئا لغيره وهو لا يقصد اطلاقه واما اذا صدر الضرر منك على غيرك بقصد وترصد وتعمد فهذا يقال له ضرار - 00:02:58

فالشريعة لا ترضى بتصور الظرر مطلقا. سواء اكان بقصد او بغير قصد. فلا يجوز ان يصدر منك ضرر على غيرك بقصد او بغير قصد ولا يجوز لغيرك ان يصدر منه ضرر عليك. لا بقصد ولا بغير قصد - 00:03:25

فما جاء به الشرع نفي الضرر جملة وتفصيلا. فان كان الضرر يزال جملة فهذا هو الواجب الشرعي والا فلا اقل من ان نخفف هذا الضرر ما استطعناه كما قلناه في جلب المصالح ودفع المفاسد. فما يقال في دفع - 00:03:45

المفاسد الخالصة والراجحة يقال ايضا في دفع الضرر الخالص او الراجح هذا هو معنى هذه القاعدة فان قلت وما دليلها فاقول لقد دل عليها كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واجماع العلماء - 00:04:05

اما من القرآن فادلة كثيرة منها قول الله عز وجل وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا فالله عز وجل اجاز للزوج ان يراجع زوجته ما دامت في زمن العدة ان اراد بمراجعةته الاصلاح - 00:04:30

ولذلك الله عز وجل صرخ بهذا المفهوم في آية أخرى في قوله ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا. شف قال ولا امسكوهن ما قال ضررا وانما قال ضرارا اي لا تمسكوا المرأة بعد طلاقها بالرجعة وانتم تقصدون - 00:04:51

مضارتها فان هذا محرم. وبناء على ذلك فاننا نقرر ان الانسان اذا طلق زوجته ثم فراجعها بقصد الاضرار فرجعته باطلة. فرجعته باطلة. فان ظهرت لنا منه قرائنه الابرار فاننا نفتري ببطلان رجعته. وان لم تظهر لنا القرائن فما لنا الا الحكم بالظاهر ولكنها باطلة فيما - 00:05:11

فيبينه وبين الله تبارك وتعالى. ومن الادلة ايضا قول الله عز وجل ولا تضاروهن لتضيقوا عليهم. وذلك لأن من الناس من يضار زوجته ليضيق عليها حتى تطلب منه الخلع لانه لا يريد ان يطلقها مجانا بل يريد ان يطلقها على عوذه. اذا كانت الحالة معها مستقيمة فلن تطالب - 00:05:41

بالخلع فهو يضيق عليها في نفقتها ويضيق عليها في حركاتها ومدخلها ومخرجها ويضيق عليها في شؤونها الخاصة العامة حتى تملأ من العشرة الزوجية وتطلب بالخلع. فحينئذ جاء الشارع محرما ذلك. ولذلك قال - 00:06:10

ولا تضاروهن. ولم يقل ولا تضروهن وانما قال تضاروهن مما يدل على ان مقصود الزوج في هذه الحالة والاضرار. فهذا محرم شرعا. فلا يجوز صدور اي نوع من انواع الضرر سواء اكان بقصد او اضرار - 00:06:30

عفوا او بغير قصد. ومنها ايضا قول الله عز وجل ولا يضار كاتب ولا شهيد وذلك لأن الله عز وجل امرنا في حال الدين ان نكتبه وفي حال المبايعة ان نشهد وان نكتب من باب حفظ الحقوق. فحرم الله عز وجل علينا ان - 00:06:50 من يكتب هذه العقود. فلا يجوز لنا ان نضره بشيء. لأن من الناس من اذا شارك غيره في عقد هو لا يريد غضب عليه وخاصمه. وان وهو انما يكتب امثالا لامر الله عز وجل في قوله ان اذا - 00:07:15

فتداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه. ومن الناس من يغضب على بعض الشهود اذا دخلوا في الشهادة على قضية هي لا تعجبهم او ضده فالله عز وجل حرم علينا ان نضار الشهداء في ادلة في الادلاء بشهادتهم وحرم علينا ان نضار من - 00:07:35

اكتبوا العقود والمعاملات في كتابتهم. وذلك لأن كل انواع الضرر والاضرار منتفية شرعا. ومنها ايضا قول الله عز وجل في باب الوصايا قال من بعدي وصية يوصى بها او دين غير مضار. وهذا اصل في تحريم - 00:07:55

الوصية فان من الناس من اذا كان عنده مال وشحت نفسه في توريثه لمن بعده او كان غاضبا على ورثته فانه يكتم الوصية التي تستوفي ما له كله حتى يحرم من بعده من الميراث. فجاء الشارع محرما ذلك - 00:08:15

فلا يجوز العدوان والاعتداء في الوصية مطلقا. وكل وصية ظهرت منها قرائن الضرر. بلا قصد او ظهرت منها قرائن الاضرار بقصد فان الشارع مباشرة يقول هي وصية باطلة او انه ينفي منها القدر الذي يحصل به - 00:08:35

الضرر او الاضرار ويبقى اصلها فهذا دليل على هذه القاعدة. ومنها ايضا قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابي سعيد وفي حديث ابن عباس وفي حديث عبادة ابن الصامت قد اتفقت الفاظهم. قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر - 00:08:55 ولا ضرار. وهذا الحديث اخرجه الامام الحاكم والبيهقي والدارقطني بساند صحيح. بمجموع طرقه. وهو في هذه القاعدة فقوله لا ضرر اي لا يجوز صدور الضرر منك بغير قصد وقوله ولا ضرار اي لا يجوز لك اي لا يجوز ان يصدر الضرر منك بقصد وتعمد - 00:09:18

وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم من ضار مسلما ضاره الله ومن شاق مسلما شاقه الله حديث حسن والادلة في هذا المعنى كثيرة. بل ويجمعها لك ان اقول لك وفقك الله ان فهمت ما اقوله. وهي ان كل دليل - 00:09:46

انها عن شيء فانه يقف وراء النفي دفع ضرر ومفيدة فادلة هذه القاعدة كثيرة جدا لا عد لها ولا حصر. فالادلة التي تنهى عن الشرك انما هو لرفع ضرره عن الدين والادلة التي تنهى عن قتل النفس بغير حق. انما لرفع الضرر عن النفوس. والادلة التي - 00:10:08 تحرم كل مشروب يضر بالعقل انما هي لدفع الضرر عن العقل. وكل دليل ينهى عن اكل المال بالباطل. فانما هو دليل يتضمن رفع الضرر عن المال. اليك كذلك اذا جميع منهيات الشرع جميع منهيات الشرع تصلح ان يستدل بها على قاعدة رفع الضرر اذا من -

نهيin شرعي الا ويقف وراءه مفسدة او ضرر خالص او راجح يدفع فالادلة التي تنهى عن الغيبة لرفع الضرر. والادلة التي تنهى عن النيمية لرفع الضرر. والادلة التي تنهى عن الزنا - 00:11:04

وعامة الفواحش لرفع الضرر والادلة التي تنهى عن الكذب لرفع الضرر. بل واظف الى هذا شيء شيئاً خرا وهي ان كل دليل يأمر بشيء فيتضمن جلب المصلحة التي لو لم تجلب لحل لحل - 00:11:23

برضو فصار رفع الضرر يقف وراء المأمورات ووراء المنهيات. انتم معي ولا لا؟ ولذلك كل مأمور به فيتضمن الامر به دفع الضرر. وكل منهـي عنه فيتضمن النـهي عنه دفع الضرـر - 00:11:43

انتـم مـعي ولا لا؟ فـادلـتها فيـ الحـقـيقـةـ كـثـيرـةـ جـداـ وـانـماـ اـقـتـصـرـتـ فيـ الـافـرـادـ الـاسـتـدـالـالـيـةـ التـعـيـيـنـيـةـ التـيـ ذـكـرـ فـيـهاـ لـفـظـ الـظـرـرـ فـقـطـ. فـماـ ذـكـرـتـهـ اـنـماـ خـصـصـتـهـ بـالـذـكـرـ تـعـيـيـنـاـ لـذـكـرـ الـضـرـرـ فـيـهـ. وـالـاـ - 00:12:08

فـكـلـ الشـرـعـ مـبـنـيـ عـلـىـ دـفـعـ الـضـرـرـ. فـاـنـ كـانـ مـأـمـوـرـاـ بـهـ فـاـنـمـاـ اـمـرـ بـهـ لـمـ تـجـلـبـ بـالـاـمـرـ لـحلـ مـحـلـهـ الـضـرـرـ وـكـلـ وـكـلـ مـاـ نـهـيـ عـنـهـ فـاـنـمـاـ نـهـيـ عـنـهـ لـدـفـعـ الـضـرـرـ - 00:12:28

وـاـمـاـ الـاجـمـاعـ حـكـيـ الـاجـمـاعـ عـلـىـ صـحـةـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ. عـاـمـةـ فـقـهـاءـ الـاسـلـامـ بـلـ وـجـعـلـوـهـاـ قـاعـدـةـ كـبـرـىـ مـنـ قـوـاـدـعـ الـفـقـهـ الـاسـلـامـيـ التـيـ يـؤـولـ بـيـهـ اـبـوـابـ كـثـيرـةـ جـداـ. فـيـ الـفـقـهـ الـاسـلـامـيـ بـلـ وـفـيـ الـعـقـيـدـةـ اـيـضاـ - 00:12:49

مـاـ سـيـأـتـيـنـاـ تـفـصـيـلـهـ فـيـ الـفـرـوـعـ اـنـ شـاءـ اللـهـ عـزـ وـجـلـ. اـلـىـ الـاـنـ الـكـلـامـ وـاـضـحـ فـاـنـ قـلـتـ عـرـفـنـاـ ذـلـكـ الـمـفـتـاحـ الـعـظـيمـ وـالـاـصـلـ الـفـخـمـ الـكـرـيمـ. وـهـوـ اـنـ كـلـ ضـرـرـ فـاـنـهـ مـنـتـفـ شـرـعـاـ كـمـاـ قـالـ - 00:13:09

الـنـاظـمـ وـاـبـعـدـ اـيـ ماـ اـسـتـطـعـتـ الـاـضـرـارـ عـنـ كـلـ الـوـرـىـ. قـوـلـهـ كـلـ الـوـرـىـ لـاـ يـخـصـ مـسـلـمـ دـوـنـ مـسـلـمـ بـلـ يـجـبـ عـلـيـنـاـ اـنـ نـدـفـعـ الـاـضـرـارـ حـتـىـ عـنـ الـكـفـارـ اـلـاـ فـيـمـاـ اـذـنـ لـنـاـ فـيـهـ شـرـعـاـ. وـلـذـكـ قـالـ النـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ مـنـ قـتـلـ مـعـاـهـ غـدـاـ لـمـ يـرـحـ رـائـحةـ الـجـنـةـ. وـحـرـمـ - 00:13:25

الـنـبـيـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ كـمـاـ فـيـ سـنـ اـبـيـ دـاـوـوـدـ كـمـاـ فـيـ جـامـعـ التـرـمـذـيـ بـاـسـنـادـ صـحـيـحـ لـغـيـرـهـ مـنـ حـدـيـثـ الـعـرـبـاـضـ اـبـنـ سـارـيـةـ قـالـ لـاـ تـدـخـلـوـ بـيـوـتـ اـهـلـ الـكـتـابـ اـلـاـ بـاـذـنـ. لـاـنـ دـخـولـ بـيـوـتـهـ بـلـاـ اـذـنـ فـيـهـ ضـرـرـ عـلـيـهـمـ. فـهـذـهـ الـقـاعـدـةـ لـاـ تـخـصـ مـسـلـمـاـ - 00:13:52

دـوـنـ كـافـرـ وـلـاـ صـغـيـرـ دـوـنـ كـبـيرـ وـلـاـ ذـكـرـاـ دـوـنـ اـنـشـىـ. بـلـ وـاعـظـمـ مـنـ ذـلـكـ حـتـىـ عـلـىـ الـبـهـيـمـةـ يـجـبـ اـنـ نـدـفـعـ الـضـرـرـ عـنـهـ. وـلـذـكـ حـرـمـ

الـشـارـعـ عـلـيـنـاـ اـنـ نـشـحـدـ عـفـوـاـنـ سـنـ السـكـيـنـ اوـ نـشـحـدـ السـكـيـنـ وـ - 00:14:12

هـاـهـ وـالـبـهـيـمـةـ تـنـظـرـ وـحـرـمـ عـلـيـنـاـ الشـارـعـ اـنـ نـجـعـ ظـهـورـ الدـوـابـ مـجـالـسـ لـنـاـ. بـلـ وـحـرـمـ عـلـيـنـاـ سـارـعـوـاـنـ نـجـعـ مـاـ فـيـهـ شـيـءـ مـنـ الـرـوـحـ غـرـضاـ اـيـ نـصـبـاـ نـوـجـهـ سـهـامـنـاـ وـاـسـلـحـتـنـاـ اـلـيـهـ - 00:14:32

بـلـ بـلـاـ مـصـلـحـةـ شـرـعـيـةـ. بـلـ وـتـلـكـ الـحـمـامـةـ التـيـ كـانـ تـحـومـ حـوـلـ رـسـوـلـ اللـهـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ قـالـ مـنـ فـجـعـ هـذـهـ بـولـدـهـاـ اوـ قـالـ بـصـغـارـهـاـ فـنـحـنـ مـأـمـوـرـوـنـ الـاـمـرـ الـعـظـيمـ اـنـ نـتـعـاـمـلـ مـعـ هـذـهـ الـمـخـلـوقـاتـ - 00:14:52

بـمـقـضـىـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ اـنـ نـرـفـعـ الـضـرـرـ عـنـ كـلـ مـسـلـمـ وـكـافـرـ اـلـاـ بـوـجـهـ حـقـ. وـعـنـ كـلـ ذـكـرـ وـاـنـشـىـ لـاـ بـوـجـهـ حـقـ وـعـنـ كـلـ صـغـيـرـ وـكـبـيرـ اـلـاـ

بـوـجـهـ حـقـ وـعـنـ كـلـ بـهـيـمـةـ صـغـيـرـ اوـ كـبـيرـةـ اـيـاـ كـانـ نـوـعـهـاـ وـجـنـسـهـاـ - 00:15:13

اـلـاـ بـوـجـهـ حـقـ فـهـذـهـ قـاعـدـةـ كـبـيرـةـ وـمـفـتـاحـ فـخـمـ عـظـيمـ يـجـعـلـهـ اـلـاـنـسـانـ مـبـداـ لـلـتـعـاـمـلـ مـعـ نـفـسـهـ وـمـعـ غـيـرـهـ مـنـ سـائـرـ مـلـخـلـوقـاتـ هـكـذـاـ اـجـمـعـ الـعـلـمـاءـ عـلـىـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ. فـاـنـ قـلـتـ وـهـلـ هـنـاكـ قـوـاـدـعـ - 00:15:33

خـرـجـهـاـ فـقـهـاءـ بـنـاءـ عـلـىـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ؟ فـاـقـولـ نـعـمـ وـهـيـ كـثـيرـةـ جـداـ مـاـ سـأـذـكـرـهـ مـنـ الـمـبـحـثـ اـلـاـنـ يـتـكـلـمـ عـنـ تـلـكـ الـقـوـاـدـعـ قـرـرـهـاـ

فـقـهـاءـ بـنـاءـ عـلـىـ مـاـذـاـ؟ بـنـاءـ عـلـىـ رـفـعـ الـضـرـرـ عـنـ كـلـ - 00:15:59

كـلـ صـغـيـرـ وـكـبـيرـ وـلـنـ اـشـرـحـهـاـ تـفـرـيـعـاـ وـاـنـماـ سـاـشـرـحـهـاـ اـجـمـالـاـ فـقـطـ اوـ تـنـظـيـرـاـ لـاـنـ فـرـوـعـهـاـ سـوـفـ تـأـتـيـنـاـ فـيـ مـسـأـلـةـ خـاصـةـ اـنـ شـاءـ اللـهـ فـمـنـ

الـقـوـاـدـعـ المـخـرـجـةـ عـلـىـ ذـلـكـ قـوـلـهـمـ الـضـرـرـ يـدـفـعـ بـقـدـرـ الـاـمـكـانـ بـمـعـنـىـ - 00:16:17

اـنـهـ اـنـ اـسـتـطـعـتـ اـنـ تـبـعـدـ الـضـرـرـ كـلـهـ فـهـذـاـ هـوـ الـوـاجـبـ عـلـيـكـ. وـاـنـ لـمـ تـسـتـطـعـ فـلـاـ اـقـلـ مـنـ اـنـ تـحـاـوـلـ اـنـ تـخـفـفـهـ بـقـدـرـ كـمـاـ قـلـنـاهـ فـيـ الـمـفـسـدـةـ

تماما. فاما ان نبعد الضرر كله ان قدرنا او على الاقل ان نبعد منه ما استطاع - 00:16:43

اطعنا على ابعاده. فكما ان ازالة الضرر اصالة مطلوب شرعا فكذلك ايضا تخفيه بقدر المستطاع مطلوب شرع ومن القواعد الضرر لا يزال بمثله. الضرر لا يزال بمثله يعني بمعنى ان الضرر لا يزال بالضرر. فليس كل احد ضرك في شيء ترفع ضرك - 00:17:03

باضراره. بل اذا كنت تستطيع ان تدفع ضرره عنك بلا اضرار فهذا هو الواجب عليك. ولذلك من ذنبي بحريمك فلا يجوز ارجو لك ان تزني بحريمه. ومن سبك فلا يجوز ان تسبه. ومن لعن والديك فلا يجوز لك ان تلعن والديه. ومن كذب - 00:17:35

عليك فلا يجوز لك ان تكذب عليه لان الضرر لا يرفع بالضرر. فان قلت وكيف تقول في قول الله عز وجل وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به فاقول هذا مما اجازه الشرع في باب العقوبات ولكن تأمل قوله بمثل - 00:17:55

لي وهذا دليل على ان الضرر في باب العقوبات يدفع بمثله اذا اجاز الشارع ذلك لكن لا يجوز الاعتداء على الاخرين في عقوباتهم ومن القواعد ايضا قولهم الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف. الضرر - 00:18:15

شد يزال بالضرر الاخف. بمعنى انك ان استطعت ان تزيل الضرر بلا ضرر اصالة فهذا هو الواجب لم تستطع ان تزيله الا بضرر مثله فاختر اهون الضررين. فان كان الضرر الاشد - 00:18:39

ادفع بالضرر الاخف فهذا هو الواجب عليك وفروعها ستؤتينا بعد قليل ان شاء الله كما قلنا بان المفسدة الكبرى تدفع بالمفسدة الصغرى. ومن القواعد ايضا عند تعارض الضررين يختار اهون الشررين - 00:18:59

عند تعارض الضررين يختار اهون الشررين فمتنى ما دار الامر عندك لزاما في فعل ضررين او شرين. فانك اهونهما ضررا واحفهما شرا. كما قلنا تماما في تعارض المفسدين فانك تختار - 00:19:23

المفسدة الصغرى ل تستدفع بها المفسدة الكبرى. ومن القواعد ايضا يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام. لان الضرر الخاص هو الضرر الاخف واما الضرر العام فهو الضرر الاشد. وقد قررنا قبل قليل بأنه متنى ما تعارض شران او ضرaran ها في دفع - 00:19:50 اعلاهما باحفهم او باقلهما ضررا او شرا او مفسدة. هذه جمل من القواعد مخرجه واما المسألة التي بعدها فهي ان نسبح في فروع هذه القاعدة. وقد اخترت لكم ثلاثة فروع وقد تزيد ايضا - 00:20:18

وانا ساحرنا ان تكون تلك الفروع هي على شكل ابواب. حتى تعرف ان هذا الباب الفقهي انما قرره الفقهاء لرفع الضرر لانني قلت لكم سابقا وساقوله دائما لكم لاحقا ان الطالب ينبغي له قبل ان يبدأ في تفاصيل الباب الفقهي ان يعرف - 00:20:44 يقف وراءه من الاصول حتى يعيش قلبه وملكته الفقهية مع تلك الفروع التي يذكرها الفقهاء وخذلها مني قاعدة ما من باب فقهي الا ولا بد ان يرد الى اصلي شرعى - 00:21:07

فكان من المناسب حتى تفهم تلك الفروع ان تعرف هذا الاصل او المأخذ او القاعدة الكبرى او المفتاح الاعظم الاخف اما الذي يرد له فروع هذا الباب فمن الفروع على هذه القاعدة باب في الفقه يقال له باب الحجر - 00:21:28 فانك لو تأملت باب الحجر لوجنته لرفع الضرر ودفعه. فجميع ما قرره الفقهاء في هذا الباب انما يقصدون به تحقيق هذا المفتاح العظيم فيدخل فيها واجب الحجر على الصبي لرفع الضرر عنه في ماله - 00:21:48

ووجوب الحجر على السفيه لرفع الضرر عنه في ماله ووجوب الحجر على المجنون لرفع الضرر عنه في ما له. ووجوب الحجر على المفلس لرفع الضرر عن غرمانه ووجوب الحجر على المتطلب الجاهل لرفع الضرر عن صحة الناس. ووجوب الحجر - 00:22:13 على المتعامل الجاهل لرفع الضرر عن دين الناس وعقيدهم. ووجوب اعلان الحجر امام الناس لرفع الضرر عن العامة حتى لا يتعاملوا مع هذا المحجور فيضيغوا اموالهم وجميع تلك الخطوات التي قررها الفقهاء كفروع في باب الحجر انما يقف ورائها رفع الضرر - 00:22:46

ولذلك نقرر قاعدة في نهاية هذا الفرع تقول القاعدة يحجر على من في الحجر عليه يحجر على من في الحجر عليه دفع ضرر عام او خاص يحجر على من في الحجر عليه دفع ضرر عام او خاص - 00:23:16

ومن الفروع ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب اللقطة فان الفقهاء قرروا هذا الباب لرفع الضرر عن اموال الناس. فان الانسان اذا

ضاع ما له فقد حصل عليه ضرر - 00:23:45

ولو ان ماله جعل نهبة لمن يمر في الشارع لكان في ذلك من الضرر ما لا يعلمه الا الله فامر الشارع فامر الشارع بان ها بباب اللقطة رفعا للضرر عن أخيك. رفعا للضرر عن أخيك - 00:24:03

وامرك بتعريف ما التقطته لرفع الضرر عن أخيك. واطال مدة التعريف حولا لرفع بالضرر عن أخيك وواجب التعريف في المال الذي تتبعه همة اوساط الناس. لانه المال الذي اذا فقد تضرر اخوك. واما - 00:24:23

ما لا تتبعه همة اوساط الناس غالبا فلا يتغابن الناس في فقده او ضياعه ونهاك الشارع عن كتمان الصالة واللقطة وقال من كتم الصالة فهو ضال. لرفع الضرر عن أخيك - 00:24:46

كتمانها وهكذا دواليك في كل ما قرر الفقهاء في هذا الباب فانك تجد ان هذا المفتاح العظيم يقف وراءه رفع الضرر فهمتمني؟

الفرع الثالث ومن الفروع ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب اللقيط - 00:25:04

ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب اللقيط. وهو ذلك الطفل المنبوز الذي لا يعرف نسبة فامر الشارع امر فرض كفاية بالتقاطه وبحفظه وباطعامه وسقيه وبمراعاته وتربيتها. وبكل ما من شأنه انقاد - 00:25:30

وحياته وتربيتها التربية الصحيحة لماذا؟ لرفع الضرر عنه ولرفع الضرر عن المجتمع فيما لو نشأ في بيته فاسدة انتبهوا يا جماعة.

فجميع ما قرر الفقهاء في باب اللقيط فانما يقصدون به ما يوجب رفع الضرر عن هذا الا - 00:25:55

وانتم ترون في كثير من المجتمعات التي لا تحرض على ذلك تجدون ان اللقطاء اذا نشأوا فانما ينشأون في الاماكن جورة والمظلمة والبعيدة عن الناس. فينشأون وحوشا ينتقمون من المجتمع. وينشأون مروجين مروجي مخدرات - 00:26:18

وينشأون قتلة ويكونون لهم العصابات التي تؤدي الناس في اماكنهم وبيوتهم وتهدهم في نفوسهم واعراضهم وذرياتهم واموالهم فاستدفأوا للضرر عن هذا اللقيط امر بالتقاطه واستدفأوا للضرر بعد ذلك عن المجتمع امر بتربيتها ورعايتها - 00:26:39

والاهتمام به انت معدى هذا؟ ومن الفروع ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب الخيار في البيع ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب الخيار. فاذا قيل لك ايها الطالب لم شرع الخيار في البيع بان - 00:27:06

فقل لرفع الضرر فشرع خيار المجلس لدفع الضرر عن المتعاقدين فيه. فان الانسان قد يخدع بالصفقة فيبادر بقبولها ثم يتبين يتبعين له بعد بانها خاسرة او انه ليس في حاجة لها فما دمتما في المجلس في حق لاحدكم ان يفسخ البيع ولو لم يرضي الطرف الآخر - 00:27:30

كما قال صلى الله عليه وسلم البيعن بالخيار ما لم يتفرقوا او قال حتى يتفرقوا فان صدقا او بين بورك لهم في بيعهما وان كذبا وكتما محققت بركة بيعهما. ومن باب دفع الضرر حرم الشارع على - 00:28:02

عاقدين في المجلس ان يقوم احدهما لتحصل الفرقة مخادعة لماذا؟ لانه سيقطع خيار أخيه قصدا فهذا ضرر او اضرار. هذا اضرار ولا ضرر ولا ضرار. ففي ابي داود بساند حسن من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده. قال قال النبي صلى الله عليه وسلم - 00:28:22

البيعن بالخيار ما لم يتفرقوا الا ان تكون صفة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقليه. وفي سنن ابي داود ايضا بساند صحيح لغيره من حديث ابي هريرة - 00:28:50

رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يتفرق اثنان الا عن تراضي لاماذا؟ لرفع الضرر. ولو جئت الى خيار الغبن فانك تجد وراءه رفع الضرر. فان الانسان قد يشتري - 00:29:10

سلعة بشمن يظن انه ثمنها عادة ثم يتبعين له باخرة انه قد غبن في اكتمل وانه قد زيد عليه. فحين اذ يقول له الشارع لا تخف ولا تحزن فلك خيار يرفع الضرر عنك وهو خيار - 00:29:29

الغبن وهو خيار الغبن. وفي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ان رجلا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم اصيب في رأسه فكان يخدع في البيوع. يقال له حبان بن منقذ رضي الله عنه - 00:29:49

ضرب في رأسه فكان يسترسل مع الباعة. وانتم تعرفون ان الباعة ذئاب بشرية. متى ما رأوا انسانا يمكن مخادعته في السعر فانهم لن يقروا. فقليل من الباعة من ينصح لاخوانه او لعامة المسلمين - [00:30:09](#)

فكان جبان رضي الله عنه بسبب هذا المرض يخدع في البيوع. فاذا رآه التجار اغلوا او زادوا زادوا عليه السعر. فجاء ابناءه يشتكون الى النبي صلى الله عليه وسلم. فدعاه فقال اذا بايعدت - [00:30:29](#)

قل لا خلاة اي لا خديعة ولا غشن ولا غبن متفق عليه وفي مسلم وجعل له الخيار وثلاثة ايام. وسماه العلماء بخيار الغبن والمسترسل. ولذلك كان عمر رضي الله عنه - [00:30:49](#)

انها كثيرة ان يدخل السوق من لا يعرف المماكسة الا يدخل السوق من لا يعرف المماكسة ومن الخيارات ايضا لا الفروع ومن الخيار ما يسمى بخيار العيب. فاذا قيل لك لما شرع خيار العيب؟ فقل - [00:31:09](#)

لرفع الضرر فان الانسان اذا اشتري سلعة ثم اكتشف فيها بعد ذلك عيبا وقد تفرقا من المجلس ووجب البيع فيقول يقول لك الشارع لا تخف ولا تحزن فانا في صفك ولك خيار يقال له خيار العيب لندفع الضرر عنك. فاما ان - [00:31:30](#)

رد السلعة وتأخذ قيمةها كاملة واما ان تأخذ العرش وهو فرقان السعر بين السلعة صحيحة ومعيبة وكذلك ايضا سائر انواع الخيار المذكورة في الفقه الاسلامي فانما شرعها الله عز وجل دفع - [00:31:50](#)

ضرر فباب الخيار من اوله الى اخره انما مشروع لرفع الضرر. ومن القواعد ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب الخلع فانه يقف وراءه ها رفع الضرر عن المرأة وذلك فيما اذا ساءت العشرة بين الزوجين سوءا لا تستطيع المرأة ان تحتمله. او كان في الزوج شيء - [00:32:15](#)

لا تطيقه المرأة ورفض الزوج فراقها فلها ان تطلب الخلع بعوض ومتى ما كانت الفرقة من المرأة فانها تسمى خلعا بعوض. ولذلك في الصحيحين من حديث ثابت من حديث ابن - [00:32:48](#)

عباس في قصة ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنه ان امرأة ثابت جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله ان ثابتنا لا انكر عليه خلقا ولا دين. ولكنني اكره الكفر في الاسلام. فقال اترد - [00:33:08](#)

الدين عليه حديقته؟ قالت نعم. وفي رواية يا رسول الله لو لم يحافظ الله لبصقت في وجهه اذا دخل علي وكان رضي الله عنه دمية الخلقة. وهذا امر من الله عز وجل. ولا تؤمر الزوجة في هذه الحالة بالبقاء. لأن - [00:33:28](#)

ان لم تقم بحقوقه كاملة بسبب دمامته فستكون اثمة جادحة للمعروف والجحود كفر فقالت اني اكره الكفر في الاسلام لا تقصدوا الكفر الاكبر وانما تقصد جحود النعمة بسبب ماذا؟ بسبب دمامته لا تستطيع ان تقوم بكمال حقوقه - [00:33:52](#)

فلو لم يشرع ذلك الباب لبقي الضرر على المرأة. والقاعدة تقول لا ضرر ولا ضرار ولذلك الله عز وجل يقول فلا جناح عليهم ها فيما قال الله عز وجل لعلك تذكرني يا هيثم قال الله عز وجل - [00:34:16](#)

الطلاق مرتان فامساك بمعرفة او تسرير بمحاسن. ولا يحل لكم ان تأخذوا مما اتيتموهن شيئا الا ان يخاف الا يقيمه حدود الله فان خفتم الا يقيمه حدود الله فلا جناح عليهم فيما افتدت به. فان خافت المرأة - [00:34:37](#)

بسبب عيب في زوجها الا تقيمه معه في عشرته الزوجية حدود الله فلها ان تطالب بالخلع. والا اصل حرمة الفرقة الا اذا كانت عن ضرورة او او عن حاجة ملحة. فباب الخلع بتفاصيله المقربة - [00:35:03](#)

في كتب الفقهاء انما يقف ورائها هذا المفتاح العظيم. وهو رفع الضرر. ومن القواعد ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بفسخ النكاح وهو باب يعقد الفقهاء والاصل في عقد هذا الباب دفع الضرر - [00:35:23](#)

وحقيقته ان يوجد في احد الزوجين عيب يمنع من كمال الاستمتاع والاستلذاذ وكمال المودة والمحبة والرحمة. فكل عيب في احد الزوجين اوجب ذلك فيجوز للطرف الاخر ان يطالب بالفسخ مجانا. يطالب بالفسخ من؟ جانا - [00:35:46](#)

فاذا اكتشفت الزوجة في زوجها انه كان شريبا للخمر. او ان فيه بهاقا لا يطاق. او انه لا يستطيع او كان عنينا او مجبوب الذكر او مقطوعه او به مرض يمنع - [00:36:13](#)

كمال اللذة والمودة والمحبة والرحمة. فحينئذ يجوز للطرف الآخر المتضرر ان يطالب بالفسخ. ويحكم قاضي بفسخ العقد مجانا. فان قلت ولم يحكم؟ رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة ثابت بالفسخ مجانا نقول لأن جمال الزوج من عدم جماله ليس من العيوب المانعة من كمال - 00:36:33

الاستمتناع واللذة لكن المرأة احيانا قد لا تطبيق هذا المنظر بخصوصه. بينما قد تطبيقه امرأة أخرى. فليست دمامنة احد الزوجين بعيب يوجب الفسخ. لكن العيوب التي توجب الفسخ هي تلك العيوب التي تمنع من كمال المتعة واللذة - 00:37:03  
والمودة وبناء الزوجية على الرحمة المتبادلة ومن الفروع ايضا ومن الفروع ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب دفع الصائل والقاعدة عندنا تقول كل صائل في دفع باخف الضررين فان كان لا يدفع الا باعلى باعلاهما دفع - 00:37:26  
فكل من صالح على نفسك يريد قتلها. او على حريمك يريد انتهاك عرضك. او على مالك يريد اتلافه او سرقته او غصبه فيجب عليك ان تدافعه بالاخف فما وراءه. فان لم يندفع الا بقتله - 00:38:07  
قتل. فجميع ما يقرره الفقهاء في باب دفع الصائل فانما يقررونه لرفع الضرر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ما له فهو شهيد. ومن قتل دون دمه فهو شهيد. ولذلك اذا جاءك احد يطلب منك عرضا او نفسا فالواجب عليك ان تدافعه قال قلت يا رسول الله ان جاءني كذا وكذا قال قاتله قلت يا رسول الله فان - 00:38:49

قال هو في النار. قلت يا رسول الله فان قتلني. قال فانت في الجنة فلا يجوز للانسان ان يرضى بمثل هذه الصولة على دمه او على عرضه او على ماله - 00:39:09

ومن الفروع ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بقتال البغاء وهم الطائفة الممتنعة ذات الشوكة التي يصدر منها ضرر على اهل الاسلام فهنا يجب على ولي الامر واهل الحل والعقد ان كانوا قادرين على دفع ضررهم ان يقاتلواهم - 00:39:27  
فيدخل في ذلك الامر بقتال الخوارج المأمور به في الاحاديث المتواترة كقول النبي صلى الله عليه وسلم لمن ادركتهم لاقتلنهم قتل عاد واحذر بعظيم اجر من قتلواه. واحذر بانهم شر قتلى على وجه الارض. واحذر انهم كلاب النار - 00:40:03  
فاذ قيل لك هل الشارع امر بقتال الخوارج لکفرهم؟ فقل لا وانما امر بقتالهم لدفع عاديتهم وضررهم عن الاسلام والمسلمين وكذلك الامر بقتل اللصوص ايضا يدخلوا تحت هذا وكل من امتنع عن السمع والطاعة وكان ذا شوكة تهدد المسلمين فيجب على ولي الامر - 00:40:31

واغلي الحل والعقد مع كمال القدرة والطاقة ان يقاتلواهم. ولكن يعاملونهم معاملة البغاء. فلا يجهزون على جريتهم ولا يتبعون مدبرهم ولا يغنمون لهم مالا ولا ذرية انتوا معي في هذا ولا لا؟ ومن ومن الفروع ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب الشفعة - 00:41:01

وهي استحقاق الشريك انتزاع حصة شريكه من انتقلت اليه بعوض اذا اشتراكك انت ورجل اخر في ارض وكان المال مشاعا. لم تحددها ولم تصرفها طرقه. ثم اراد احدكم ان يبيع نصيبه لطرف ثالث فيحق للطرف الاول ان - 00:41:31  
ينزع هذا النصيب بنفس الثمن. فلما شرعت الشفعة لرفع الضرر عن شريكك. اذا من من لا يرضى بمشاركة طرف ثالث. وانما رضي بمشاركة انت دون غيرك. فاجاز الشارع من باب رفع الضرر - 00:42:01  
عن هذا الشريك ان ينتزع حصة شريكه من انتقلت اليه بنفس العوظ وقرر الفقهاء بان كل حيلة تقضي الى سقوط الشفعة فباطلة. كأن ينقل الشريك نصيبه كهدية للطرف الثالث فلا حق لك حينئذ ان تشفع فيه. ولكن عندنا هذه القاعدة تحل هذا الاشكال. وهي انه متى من انتقل - 00:42:21

نصيب بغض النظر عن صورة انتقاله. اكان انتقالا بعوض؟ او انتقالا تبرع بلا عوظ فالشريك الآخر انتزاعه لان المقرر في القواعد ان الحكم يدور مع علته وجودا وعدما. فلا يمكن ان - 00:42:54  
تجيز الشريعة الشفعة لشريك انتزاع حصتك اذا انتقلت بعوض وتكون العلة رفع الضرر ثم تجيز ثقاله وتحرم الشفعة اذا كانت بغير

عوظ. لان العلة في الانتقال الثاني هي نفس العلة في الانتقال الاول - 00:43:17

والحكم يدور مع علته وجودا. وعدم واذا اتفقت العلل اتفقت الاحكام. فمتي ما انتقل الشخص النصيب فان للشريك المطالبة به بنفسه ثمن. فان كان انتقال فيجب على الشريك ان يضمن قيمة هذا التبرع. انت معن في هذا ولا لا؟ كله من باب رفع - 00:43:37 من باب رفع الضرر ومنها ايضا باب الجهاد بنوعيه. سواء جهاد الطلب او جهاد الدفع فكله لرفع الضرر اما لرفع الضرر عن اهل البلاد الاسلامية اذا كان جهاد دفع. فمتي ما حضر العدو بلادك فيجب - 00:44:07

على كل قادر صغير او كبير ذكر او انشى ان يدافعوا بالقدر عليه. لرفع الضرر عنا وعن انفسنا وببلادنا واموالنا وذرياتنا واعراضنا وكذلك جهادك طلب فهو لرفع الضرر عن من وراء العدو من الناس من صار هذا العدو عقبة - 00:44:32 كؤودا في ايصال كلمة الدعوة اليهم انت معن في هذا ولا؟ فجهاد الطلب لرفع الضرر عن الاخرين وجهاد الدفع لرفع الضرر عنا. فصار فصار باب الجهاد يقف وراءه رفع الضرر. ومنها - 00:44:59

ابواب نصب الائمة ابواب نصب الائمة فانك لو تأملت هذا الباب لوجده يتضمن رفع الاضرار. اذ ان البلد لو كانت بلا امام يحكمها ولا يقود نظامها ويقيم حدودها وينتصف لمظلومها من ظالمها ويقيم - 00:45:19

لأفرادها مصالح دينهم ودنياهم لفسد نظام الدين والدنيا لفسد نظام الدين والدنيا. ولذلك فان الاصل في اقامة الامامة انها لتحقيق مقصودين. انتبه لجلب المصالح الدينية والدينية ولرفع الاضرار الدينية والدينية - 00:45:46

ومنها ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب الحدود والقصاص اي بباب الجنائيات الجنائيات والحدود انما قررها الشارع لرفع الضرر عن المجنى عليه وعن او وعن المجتمع باسره. ولذلك علل الله عز وجل وجوبا قتل النفس بالنفس بقوله - 00:46:14

ولكم في القصاص حياة. اي لرفع الضرر عن حياتكم يجب قتل القاتل اذ لو اتنا لم نقتل القاتل لافظي ذلك باولياء المقتول ان ينتقموا من من قتل ابيهم وذريته او احد من افراد اسرته كما تعرفونه وتسمعون به بين الفينة والاخري - 00:46:42

وكذلك ايضا باب الحدود حد الزنا لرفع الضرر عن الاعراض حد شارب الخمر لرفع الضرر عن العقول. والانفس والمجتمع والمال حد السرقة لرفع الضرر عن المال. حد البغاء لرفع الضرر عن الانفس - 00:47:12

وهكذا دواليك في كل حد من حدود الله فانه يقف وراءه ضرر يدفع ولذلك تجدون البلد التي عطلت حدود الله عز وجل فيها من اهدر الانفس والعقول راضي والاموال ما لا ما لا يطيقه البشر ان يعيشوا معه - 00:47:40

واما في البلد الاسلامية التي تحكم شريعة الله في هذه الحدود والقصاص والجنائيات فان الجريمة فيها قليلة جدا او نادرة فهذا الباب اي بباب الجنائيات والحدود والقصاص كله قرر قرر لرفع الضرر. لرفع الضرر - 00:48:07

ومنها ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب القسمة بباب القسمة. وصورتها ان يشتراك اثنان في شيء كعقار او سيارة او عين من الاعيان فيتضرر احدهما ويرفض الآخر القسمة فتأتي الشريعة وتجبر الممتنع بالقسمة - 00:48:30

فان قال لم تجبروني على قسمة لا اريدها؟ فنقول لرفع الضرر عن شريكك فاذا اشتراكتما في دار وتضرر احدكم فاننا نلزم الممتنع عن رفع الضرر ان يرفعه. اما بشراء نصيب - 00:49:04

به او بماذا؟ او بالقسمة. او بالقسمة فباب القسمة انما قرر الفقراء لتحقيق رفع الضرر. ومنها ايضا واظن اطلت عليكم يا اخواني ومنها ايضا ما قرر الفقهاء من حرمة المضاربة في الوصية. فلا يجوز للانسان ان - 00:49:23

ان يضر ورثته في وصيته. ولذلك في الصحيحين من حديث سعد بن ابي وقاص انه مرض في مكة فجاءه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده فقال يا رسول الله حصل لي كذا وكذا ولا يرثني الا ابنة قال اني ذو مال - 00:49:52

كثير ولا يرثني الا ابنة لي. افاصدق بي ايش بمال؟ قال لا. قلت فثلثيه؟ قال لا. قلت فثلثه؟ قال اللث والثلث كثير انك ان تذر ورثتك اغنياء خير من ان تذرهم عالة يتكتفون الناس. وقال الله عز وجل في الآية التي ذكرتها لكم سابقا - 00:50:12

ها من بعد وصية يوصى بها او دين او دين غير مضار. ومنها ايضا باب الجمع بين بين الصالاتين انما شرع لرفع الضرر فالجمع في السفر لرفع الضرر. والجمع للمريض لرفع الضرر. والجمع للخوف لرفع الضرر - 00:50:39

ضرر والجمع في المطر لرفعضرر. ولذلك قال ابن عباس ارى في جمع النبي صلى الله عليه وسلم اراد الا يخرج امته. وقرر الفقهاء  
بان الجمع رخصة عارضة لرفع ماذا؟ الحرج الذي هو الضرر - [00:51:05](#)

الذى هو الضرر. ومنها ايضا كل دليل ينهى عن عدوان وكل دليل ينهى عن الغصب فانه يقف وراء هذا النهى  
دفع الضرر وهي ادلة كثيرة. بباب الغصب في الفقه الاسلامي باب الغصب في الفقه الاسلامي كله كله - [00:51:25](#)

دفع الضرر ومنها ايضا باب تجويز ارتكاب بعض المحظورات للضرورة وال الحاجة فان الانسان يحرم عليه ارتكاب المحظور  
اصالته. لكن الشارع اجاز له ان يرتكب المحظور فيما اذا اظطر اليه لرفع ضرره - [00:51:55](#)

او احتاج اليه لرفع ضرره. فكل استثناء في ارتكاب المحظورات للضرورة او الحاجة فانها تصلح ان تفرع على هذه القاعدة. فلما اجاز  
الشارع اكل الميّة للمضطرب لرفع ضرره ولم اجاز الشارع لبس الذهب والحرير للتداوي لرفع الضرر. ولما اجاز الشارع - [00:52:30](#)

كشف العورة لي ضرورة العلاج لرفع الضرر ولذلك قال الله عز وجل بعد بيان تحريم المحرمات فمن اضطر في مخصوصة غير متوجه  
لاثم فان الله غفور رحيم. وقال الله عز وجل وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه. وقد اجاز النبي صلى الله - [00:53:00](#)

عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام في قميص الحريري من حكمة كانت بهما. بل ويدخل في ذلك كما قرر الفقهاء من  
قولهم كل من احتاج الى محظور من - [00:53:27](#)

الاحرام جاز وفدي لما في الصحيحين من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه قال حملت الى النبي صلى الله عليه وسلم والقمل  
يتناشر على فقال ما كنت ارى الجهد بلغ بك ما ارى ا تجد شاة؟ قلت لا. قال فصم ثلاثة ايام - [00:53:47](#)

او اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع. فاخذ الفقهاء من ذلك هذه القاعدة ان ناسك بحج او عمرة. ان احتاج لارتكاب بعض  
المحظوظات لضرورة او حاجة ملحة فله ذلك ولكن - [00:54:14](#)

كن عليه الفدية فاذا احتاج الرجل لتغطية رأسه فله ان يغطيه ويفدي. او احتاج الى تغطية وجهه فله ان يغطيه ويفدي. او احتاجت  
المرأة للبس النقاب او القفازين فلها لبسهما وتفدي. او احتاج - [00:54:34](#)

المحرم الى تقليم شيء من اظفاره او لبس شيء من المخيط للضرورة او الحاجة الملحة فله ذلك ولكن عليه لم اجازوا ارتكاب المحظور  
لرفع الضرر بل لو تأملت ما يرفع التكليف لوجنته لرفع الضرر. فقال الفقهاء لا - [00:54:54](#)

كليفة مع النسيان لاننا لو كلفنا الناس لوقع الضرر. فرفعا للضرر رفعنا التكليف عن الناس. وقال الفقهاء لا تكليف الا بعلم لاننا لو كلفنا  
الجاهل لوقع الضرر. فرفعا للضرر قالوا لا تكليف الا بعلم - [00:55:23](#)

وقال الفقهاء ايضا لا تكليف الا باختيار. اذ لو كلف المكره لوقع الضرر فلو تأملت الاشياء التي ترفع التكليف لوجدت الاصل في رفعها  
ها للتکلیف رفع الضرر عن المکلفین ما ادري وضحت لكم هذی؟ هذا هو الذين دین الله عز وجل به. ومنها ايضا - [00:55:46](#)

القول الصحيح جواز الاشتراط في الاحرام لمن خاف مانعا من اكمال النسك لما في الصحيحين من حديث عائشة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم دخل على ضباعة بنت الزبير. رضي الله عنها. فقالت - [00:56:16](#)

قلت يا رسول الله اني اريد الحج ولا اجدني الا واجعه. فقال حجي واشتريني ان محل حبستني. لم قال واشتريني لرفع الضرر  
عنها. لرفع الضرر عنها ومنها ايضا ما يسمى في الفقه الاسلامي بباب ظمان المخلفات - [00:56:34](#)

فكل من اتلف شيئا فعليه ظمانه. فلما اوجب ظمان فيمين اتلف؟ لرفع الضرر عنه الطرف الآخر فانه لو وقع الناس في اتلاف اموال  
بعضهم بعضا لفسد الدين لفسد الدين والدنيا. ولذلك في الصحيح من حديث عائشة ان غالما لبعض امهات المؤمنين - [00:57:00](#)

جاء بقصة فيها طعام الى النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة امرأة اخرى فغارت خادمتها فسقطت الصحافة فانكسرت واندلق  
الطعام. فجمع النبي صلى الله عليه وسلم الصحافة وجمع - [00:57:30](#)

الطعام فيها ثم قال غارت امكم. ثم امر بصحفة جديدة من عند التي كسرت واعطاها الخادمة تلك الصحبة التي كسرت فكل من اتلف  
مالا فعليه ظمانه. بباب التظلمين انما هو لرفع لرفع الضرر. ومنها ايضا اجمع - [00:57:50](#)

الفقهاء يا سلام اجمع الفقهاء على ان الانسان لا يجوز له ان يحدث في ملكه ما يضر به او باهله او بجاهه او الطريق او باحد من المارة فيه فجميع ما يوجب الضرر فيمنع المالك من احداثه في بيته. فلا يجوز له ان يفتح في ملكه نافذة - [00:58:13](#)

تكشف عورة جاره ولا ان يزرع شجرة تؤذني جاره. ولا ان يضع امام داره سبابطا اي مظلة تؤذني المارة تؤذني المارة ولا يحل له ان يزيد ها في بناءه شيئا يستوفي به الطريق. لأن هذا فيه اضرار بالمارة. ولا يحل له ان يربط - [00:58:47](#)

دابتة الجموح في الطريق حتى لا تؤذني احدا. وهذا بجماع الفقهاء رحمهم الله تعالى وهذا بجماع الفقهاء رحمهم الله تعالى. ويقف وراء ذلك دفع الضرر. يقف وراء ذلك دفع الضرر. ومن الفروع ايضا - [00:59:17](#)

وتحملوا التفريع تحملوا التفريع ومنها ايضا تحريم الغش بانواعه. في قوله من غش فاطلق وعم ولم يخص غاشا دون غاش ولا نوع غش دون نوع. فالغش محرم من - [00:59:37](#)

من صدر منه وفي اي شيء صدر فيه قال صلى الله عليه وسلم من غش فليس منا. فكل الغش حرام ويقف وراء تحريم دفع الضرر. ومنها ايضا اجاز الفقهاء اخذ الحق من الممتنع من ادائه ولو بغير علمه - [01:00:05](#)

فلو ان الزوج امتنع عن انفاق على زوجته فلزوجته ان تأخذ من ماله بمقدار نفقتها وولدها بالمعروف كما في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها ان ان هندا امرأة ابي سفيان قالت - [01:00:30](#)

يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وانه لا يعطيوني ما يكفيه وولدي بالمعروف فقال خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف اي ولو بغير علمه. بل واجاز الفقهاء للضييف اذا نزل على قرية. وابوا ان يضيفوه ان يأخذ من - [01:00:50](#)

اموالهم بقدر قراه اي بقدر ضيافته. ولو بغير اذنهم. لما في سنن ابي داود بساند صحيح لغيره من حديث المقدام ابن معدي كرب رضي الله عنه. قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ومن نزل بقوم - [01:01:10](#)

فليقروه فان لم يقروه فله ان يعقبهم بقدر قرة فان لم يقروه فله ان يعقبهم بقدر قرة. ولذلك اخذ الفقهاء قاعدة من هذا تقول ها كل من له حق على غيره وامتنع عن ادائه فله اخذه بغير رضاه ان كان سبب الحق ظاهرا - [01:01:30](#)

فله اخذه بغير رضاه ان كان سبب الحق ظاهرا وقد شرحتها في موضع اخر ومنها ايضا التحريم المشدد في الدخول بالاسلحة الى المساجد او الاماكن العامة الا بعد اخذ كافة الاحتياطات الا تصيب او تعقر احدا. ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم - [01:01:59](#)

عن دخول المساجد بالسلاح. حتى يأخذ الانسان على نصالها. لأن هذه الاماكن العامة يكثر فيها الناس فلو ان الانسان دخل بسلاحه غير مؤمن غير مؤمن فلربما عقر احدا او اصاب احدا به. فلرفع الضرر - [01:02:30](#)

عن ذلك ويدخل في ذلك ايضا النهي عن نشдан الضالة في المساجد لرفع الضرر عن يصلي او يقرأ القرآن وعن الحدث في المساجد لرفع الضرر عن البقاع التي جعلت لل المسلمين ليصلوا فيها. ويدخل فيه النهي عن قضاء - [01:02:50](#)

في كل موضع في كل موضع للناس فيه منفعة مباحة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اتقوا اللاعنةن. قالوا وما اللاعنةن يا رسول الله؟ قال الذي يتخل في طريق الناس - [01:03:18](#)

او ظلهم. وقال صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة. البراز في الموارد اي في المياه قارعة الطريق والظل. وادخل فيه الفقهاء متسمس الناس في زمن الشتاء. فكل مكان للناس فيه منفعة مباحة - [01:03:36](#)

فلا يجوز للانسان ان يقضي الحاجة فيه لرفع الضرر لرفع الضرر ومنها ايضا ان هناك من المعاملات والانكحة ما حرم وسبب تحريم رفع الضرر. فحرم الشارع ان يبيع المسلم على بيع اخيه. وان يسوم على صوم اخيه. وان يخطب على خطبة اخيه. لماذا؟ لرفع الضرر عن - [01:03:56](#)

الناس فقال صلى الله عليه وسلم لا يبيع المسلم على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه الا باذنه. بل وحرم الشارع ان تنكح المرأة على عمنها. والمرأة على خالتها معللا ذلك بقوله ها لا - [01:04:23](#)

تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم ومنها ايضا ومنها ايضا ان قيل لك

هل كل افراد النمية يحرم؟ هل كل نمية تحرم؟ الجواب لا - 01:04:43

وانما يحرم من النمية ما يكون موجبا للضرر. فمتي ما كانت النمية يترب عليها مفسدة او ضرر عام او خاص فانها النمية المحرمة وامن واما النمية التي لا تتضمن الا جلب المصالح واندفاع المفاسد فهي نمية مشروعة. لقول الله عز وجل - 01:05:10  
وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى. قال يا موسى ان المأ يأترون بك ليقتلوك فقد حضر ملأهم وسمع كلامهم واستأمنوه على هذا التدبير والتخطيط لقتل موسى ثم جاء مخبرا كان وهذه نمية ولكنها نمية يترب عليها المصلحة الحالمة او الراجحة. فقول النبي صلى الله عليه - 01:05:35

وسلم لا يدخل الجنة قتات او قال نعام فانما يقصد به النمية التي يترب عليها ضرر او مفسدة ومنها ايضا يجوز في الاصح شقوا بطن المرأة الحامل اذا ماتت ان علمتنا او غلب على ظتنا حياة جنينها - 01:06:07

سلامته واما قول بعض الفقهاء بأنه لا يجوز. وانما تترك حتى يموت في بطنه. فهذا خلاف الصواب وذلك لانها قد ماتت. ففاقت مصلحتها. وبقي في بطنه نفس يجب احياؤها. فمفاسدة - 01:06:34

تشق وضرره اخف من مفسدة ذهاب رح الجنين وتلفها فهنا تعارض ظررنا فرفعنا الضرر الاشد بارتكاب الضرر الاخف ومنها ايضا فرع وظرفة في نفس الوقت وهو انه لو ابتلعت بهيمة كدجاجة او ارنب او غيرهما لؤلؤة - 01:07:00

جارك او لؤلؤة انسان اخر او ابتلعت ذهبا هو اعظم من قيمتها بكثير. ففي هذه الحالة اجاز الفقهاء ان ملك صاحب الذهبية او اللؤلؤة هذه الدجاجة ليتمكن من شق بطنه واستنقاذ ماله لكن بثمنها - 01:07:33

وان رفض صاحبها بيعه فيلزم على البيع قصرا. او تنتزع ملكيتها تعزيزا لان انتبه ذهاب الدجاجة وان كانت ضررا الا انه اه اخف من ضرر ذهاب المال فتلت ذهبية او اللؤلؤة تساوي مئة دجاجة - 01:07:57

كما نص عليه الفقهاء. ومنها ايضا يجب السكوت عن انكار المنكر ان كان في انكاره ضرر اعظم فيجب السكوت عن انكار المنكرات اذا كان يترب على انكارها ظرر ومفاسدة اعظم من هذا المنكر الموجود - 01:08:25

وذلك لانه ان تعارض منكران وضرر ان رويعي اشددهما بارتكاب اخفه عفوا دفع اشددهما بارتكاب اخفهما ومنها ايضا ما يسمى في الفقه بباب التسعير وهو ان الشارع قرر اصلا وهو ان الاصل في السلع عدم التسعير. لان التسعير ضرر على - 01:08:50

تجار الا اذا تسلط التجار في اقيام السلع على المستهلكين فيتدخلولي الامر فيسعي سلعهم تسعير عدل الله واكس فيه ولا شطط. ولذلك لما غلى السعر على عهد النبي صلى الله عليه - 01:09:22

وسلم قالوا يا رسول الله على السعر فسرع لنا. فقال ان الله هو المسعر القايب الباسط واني لارجو ان القى الله يوم القيمة وليس احد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال. فسمى التسعيرة مظلمة - 01:09:42

ولذلك قال صلى الله عليه وسلم دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض. ولكن اذا حصل تسلط ورفع اسعار فهنا ضرر يجب وان يتدخلولي الامر في ازالته. ومنها ايضا ما يسمى بمسألة التترس - 01:10:04

وهي ان يتترس الكفار الذين بيننا وبينهم جهاد وحرب. بعض المسلمين بمعنى اننا اذا رمي الكفار اصينا المسلمين فهل يجوز هذا؟  
الجواب الاصل عدم جوازه الا ان خيف كلب الكفار وهجومهم واستغلال هذه - 01:10:24

ثغرة ليهلكونا ويهاجمونا ويهاجمونا فحين اذا يجوز ان نرمي الكفار قصدا فان اصابت احد عن غير قصد فدمه غدر. من باب استدفاف الضرر العام بالضرر الخاص. والضرر الاشد بالضرر الاخف - 01:10:48

ومنها ايضا تجويز التيمم للعجز الحكمي فانما شرعه الله لرفع الضرر. كالتييم في الليلة الباردة لرفع الضرر وكجواز تيمم المرأة اذا كان بينها وبين الماء فساق انما هو لرفع الضرر وكجواز التيمم من عليه حروق تمنعه من استعمال الماء انما لرفع الضرر. وكل - 01:11:17

صوري التيمم الحكمي يقف ورائها رفع الضرر. رفع الضرر ولذلك يدخل ويدخل فيه ايضا ما يسمى بالحجر الصحي. وهو ان الشارع اجاز ان نحجر على اصحاب الامراض المعدية حتى لا يختلطوا بالناس فيعودون. كما في الصحيح لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الطاعون. قال اذا سمعتم به في ارض - 01:11:52

فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه. وكل ذلك يتضمن رفع الظرر عن الاخرين وان كان يتضمن ظررا خاصا على المحجور عليه الا ان المتقرر ان الضرر الخاص ها يحتمل لدفع الضرر - [01:12:21](#)

والله اعلم. نختتم هذا الدرس العظيم بالكلام على هذا المفتاح الفخم الكبير بتنبيه يتضمن قاعدة انتبهوا بتنبيه يتضمن قاعدة القاعدة [01:12:41](#) يقول يغتفر في الضرر التابع ما لا يغتفر في الضرر المقصود - [01:12:41](#)

يغتفر في الضرر تبعا ما لا يغتظر فيه ابتداء وقصدها ودليلها ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الذراري من المشركين. يبيتون فيصيّبون من نسائهم وذراريهم فقال لهم. بمعنى ان المرأة لا يجوز لها الضرر بها في الجهاد - [01:13:08](#)

اصالة لكن كانت تتضرر بالجهاد تبعا فلا بأس اذا يغتفر في الضرر التابع ما لا يغتفر في الضرر المقصود فلو اننا رمينا ديار الكفار بالمنجنيق او الصواريخ. ثم اصيّب اطفالهم او بعض نسائهم او رهبانهم من نهي - [01:13:40](#)

عن قصد قتله فاننا لا نؤثم انفسنا. لانهم ها دخلوا في الضرر تبعا. فلو ان المرأة قتلت مع من قتل فلا حرج. لكن ان تقصد بالقتل فلا. والصبي ان قتل مع من قتل عن غير قصد فلا بأس لكن ان يقصد بالقتل فلا. والا فلو سألتكم - [01:14:02](#)

او ليس الامر بالجهاد يتضمن ظررا تابعا على الزوجة والابناء؟ الجواب بلى ولكنه ليس ظررا مقصودا ابتداء وانما ضرر تابع. فيغتفر في الاضرار التابعة ما لا يغتفر في الاضرار الابتدائية المقصودة. ونسأله الله - [01:14:31](#)

عز وجل ان يفقهنا واياكم في ديننا. واصيّكم بهذا المفتاح العظيم. اوصيكم بهذا المفتاح العظيم. اطّلبوه فروعه وربوا ملّكات الفقهية بجودة التخريج عليه واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين. وصلى الله وسلم على نبينا محمد - [01:14:51](#)